جبالاً لا ينقطع الثلج عنها . ومن خواص الجبال ان تجذب اليها بخار الماء والسحاب فيبردها الهواء ويكثف الماء الذي فيها فيسقط مطراً او ندًى

واقليم الجبال من اصلح الاقاليم للانسان لنقاوة هوائها وقلة سكانها لذلك كان داء السل قليلاً جدًّا فيها

التقويم العام

بدأ الناس يستعملون التقويم او الحساب السنوي من حين تحضروا و بنوا المدن كما تشهد آثارهم المنقوشة في الصخر والاجر . فانتبهوا اولاً الى الشهر القمري من اهلال القمر او طلوع البدر كل شهر قمري او ثمان و عشرين يوماً وقسموا هذا الشهر الى اربعة ارباع كل منها سبعة ايام وهي الاسابيع المعلومة . وعرفوا السنة من تعاقب الفصول وقاسوا بالسنين اعمارهم ومدة حكم ملوكهم . وكان للتقويم شأن كبير في كل معاملاتهم المدنية والزراعية والتجارية والمالية ولا تزال صكوك الكلدانيين القدماء التي كتبوها منذ اكثر من خمسة الاف سنة شاهدة بذلك كله لكنهم كانوا يؤرخون دائمًا او غالبًا من زمن قيام الملك الذي كتبوا ما كتبوهُ في عهده

ولا حاجة بنا الآن ان نبين ما للتقويم من الشأن الكبير في جميع الاعمال والمعاملات وما للاتفاق على تقويم واحد يجري عليهِ جميع الناس من الفائدة الكبيرة في تسهيل المعاملات فان ذلك يكاد يكون تحصيل حاصل ولذلك اهتم بعض المصلحين الآن باصلاح التقويم الجاري حتى تصير بداءة سنيهِ وشهوره تقع في ايام معلومة من الاسبوع لا تتغير من سنة الى سنة واطلاق ذلك على الاسابيع ايضاً ان امكن لعلهم يصلون الى اسلوب يقبل بهِ جميع الناس من غير استثناء اذ يرونهُ اصلح من كل الاساليب المعمول بها

ولا يخفى انهُ يحول دون ذلك صعوبة طبيعية لا يمكن ازالتها بوجه من الوجوه وهي ان السنة الشمسية ليست مجموعًا صحيحًا من الايام بل فيها ٣٦٥ يوماً وكسرٌ من يوم فلا يمكن ان تقسم الى شهور صحيحة كما لو كانت ٣٦٠ يوماً فقط . فاذا جعل الشهر ٣٠ يوماً بقي من السنة ٥ ايام وكسر من يوم . ثم ان تقسيم السنة الى اسابيع اصطلاح قديم جدًّا يتعذر ابطالهُ او تغييرهُ والسنة اذا قسمت الى اسابيع بلغت ٥٢ اسبوعًا وبقي منها يوم وكسر من يوم واذا جعل الشهر ثلاثين يوماً تعذَّرت قسمتهُ الى اسابيع قسمة صحيحة من غير باقٍ واذا جعل

ثمانية وعشرين حتى يقسم الى اربعة أسابيع صارت السنة ثلاثة عشر شهراً وبقي منها يوم وبعض يوم فيكون هذا التقسم اصلح من تقسيمها الى شهور في كل شهر منها ٣٠ يوماً ولكن لا تعود قسمة السنة الى نصفين وثلاثة اثلاث واربعة ارباع ممكنة كما هي الآن

والاساليب التي اشير بها لتسهيل التقويم وجعله بحيث يسهل على كل البلدان اقتباسهُ مختلفة ومنها اسلوب يقضي بفرز يوم رأس السنة واخراجه من ايام شهورها وتسميته يوم رأس السنة فقط فيقال مثلاً حدث ذلك في رأس سنة ١٩١١ كما يقال الآن في اول يناير من سنة ١٩١١ فاذا كانت السنة عادية بقي منها ٣٦٤ يوماً فيمكن قسمتها الى ٥٢ اسبوعاً كاملاً فيجعل اليوم الاول من يناير اي اليوم التالي لرأس السنة اليوم الاول من الاسبوع الاول او يوم الاحد واذا جعلت شهور السنة حينئذٍ ١٣ شهراً وكلٌّ منها اربعة اسابيع او ٢٨ يوماً فاليوم الاول من كل شهر يقع يوم الاحد واليوم الثاني يوم الاثنين والثالث يوم الثلاثاء وهلمَّ جرًّا الى آخر الشهور وآخر السنة واذا كانت السنة كبيسة اي ايامها ٣٦٦ يوماً وجب ان يطرح منها يوم آخر لا يحسب من ايام شهورها واسابيعها بل يجعل بين يونيو ويوليو ويسمى يوم نصف السنة او يجعل بعد آخر دسمبر ويسمى يوم آخر السنة . ولا اعتراض على هذا الاسلوب الاَّ جعل الشهور ١٣ شهراً والعدد ١٣ لا يقسم قسمة صحيحة . وقد ارتأى البعض ان تجعل الشهور قمرية كما تقدم ويقسم شهر منها الى اسابيعهِ الاربعة ويضاف اسبوع منها الى كل ربع من ارباع السنة او الى الشهر الثالث منها فيكون في كل ربع شهران في كل منهما ٢٨ يوماً وشهر فيهِ ٣٥ يوماً ولكن ذلك لا يصلح للمعاملات ولا يسهل العمل بهِ لان المعاملات تقضي ان تكون الشهور متساوية على قدر الامكان كما اذا كانت الاجور مشاهرة

وقد اشار بعضهم باسلوب اصلح من هذا وهو ان يطرح من السنة يوم او يومان كما تقدم حسب كونها عادية او كبيسة يوم رأس السنة ويوم نصف السنة او آخرها وتقسم الايام الباقية الى اربعة ارباع في كل ربع منها ٩١ يوماً ويجعل كل ربع ثلاثة اشهر اثنين منها ثلاثين يوماً ثلاثين يوماً والاخير ٣١ يوماً فتصير الشهور متقاربة اشد تقارب في عدد ايامها والفصول متماثلة واليوم من الاسبوع الذي يبتدئ بهِ الشهر الواحد الآن يبتدئ بهِ دائماً فاذا ابتدأ يناير يوم الاحد ففبراير يبتدئ يوم الثلاثاء ومارس يوم الخميس وابريل يوم الاحد ومايو يوم الثلاثاء الخ ويحدث مثل ذلك سنة بعد سنة على الدوام ولكن لا تبتدئ الشهور كلها في يوم واحد من الاسبوع كما لو قسمت السنة الى ١٣ شهراً

واشار غيرهم بان تجعل السنة العادية ٣٦٤ يوماً كما تقدم فتقسم الى ٥٢ اسبوعاً فقط والى

١٢ شهراً في كل فصل منها ثلاثة اشهر في الاخير منها ٣١ يوماً كما تقدم ولكن لا يفصل رأس السنة دائماً ويوم وسطها او آخرها في السنين الكبيسة بل يكبس في كل سنة خامسة اسبوع كامل يضاف الى آخر السنة . وهذه الاضافة تزيد قليلاً عن المطلوب فيترك هذا الاسبوع كل خمسين سنة وكل قرن يتسم على ٤ من غير باق اي يضاف ٧١ اسبوعاً الى كل ٤٠٠ سنة فيصير طول السنة ٣٦٥ ٢٤٢٥ يوماً وهو متوسط السنة في الحساب الجاري الآن

وكل تقسيم من مقتضاه جعل السنة اسابيع كاملة يجعل الاعياد كلها تقع في ايام معلومة فاذا كان عيد ميلاد انسان في الثالث من شهر مايو ووقع هذه السنة يوم الخميس فانهُ يقع يوم الخميس دائماً في مستقبل السنين وقس على ذلك الاعياد الدينية والوطنية ولا يستثنى الا عيد الفصح وما يرتبط بهِ من الاعياد . اما عيد الفصح فالظاهر ان الكنيسة الغربية غير معارضة في تثبيتهِ في يوم محدود من السنة بحيث يقع فيهِ دائماً فقد جاء في مجلة نائتشر ان قداسة البابا لم يعترض على ذلك فاذا لم تكن مخطئة في قولها فلا يبعد ان الكنيسة الشرقية تجاري الغربية ولاسيما اذا اراد ذلك جلالة قيصر روسيا . واذا جُعل عيد الفصح في الاحد الثالث من شهر ابريل وقع في الخامس عشر منهُ دائماً وكان قريباً جداً من الوقت الذي يقع فيهِ عادة حسب الحساب الغربي

والظاهر ان مجلس النواب الانكليزي مهتم الآن باصلاح التقويم وقد طلب مؤتمر مجالس التجارة الذي عقد في لندن من حكومة سويسرا ان تدعو الممالك كلها لعقد مؤتمر عام يبحث في هذا الموضوع فوافقت الحكومة الانكليزية على ذلك وعسى ان تذلل حكومات الارض الصعوبات التي تعترض جعل التقويم واحداً في كل البلدان ولكل الامم

واكبر هذه الصعوبات علاقة التقويم بالدين فان لاصحاب كل دين او مذهب تقويماً يكاد يكون خاصاً بهم فلا يكون من الانصاف ان ندعوهم ليتركوا تقويمهم ويجروا على تقويم آخر متصل بدين غير دينهم . نعم ان المعاملات لا تراعي الديانات ولا بدَّ من تغلُّب اصحاب المعاملات الكبرى اخيراً على غيرهم في حسابهم تسهيلاً للتعامل ولكن هذا العمل البطيء على التجارة والمعاملات يمكن اسراعهُ باستنباط تقويم جديد لا علاقة لهُ بالاديان او علاقتهُ بها قليلة جداً حتى لا يشعر الذين يتبعونهُ انهم كسبوا شيئاً غير ما ينتج من سهولة التعامل او خسروا شيئاً غير ما لا فائدة منهُ في التعامل . ومتى اصلح التقويم على ما تقدم وجرت عليهِ كل ممالك الارض لا تكون الصعوبات قد زالت كلها بل يبقى تطبيق التواريخ السابقة على التواريخ الجديدة ولكن هذه الصعوبة قلما تؤثر في المعاملات